

**قرار وزير الداخلية رقم (١) لسنة ١٩٩٨
بإعفاء شركة الخطوط الجوية القطرية من الرسوم
المستحقة، على تأشيرات الدخول وتراخيص الإقامة لرجال
الأعمال والموظفين الذين تستقدمهم على كفالتها ***

وزير الداخلية ،

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على
المادتين (٣٣)، (٣٤) منه،

وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ بتنظيم السياسة المالية العامة في
قطر، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٦،

وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم دخول وإقامة الأجانب في
قطر، والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين
اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، والقوانين المعدلة له،

وعلى القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن قرارات مجلس
الوزراء التي ترفع للأمير للتصديق عليها وإصدارها،

وعلى القرار رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم منح التأشيرات وأنواعها
والرسوم المستحقة عليها، والقرارات المعدلة له،

وعلى القرار رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦، بشأن تحديد الرسوم المستحقة
على طلبات تأشيرة الدخول،

وعلى اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار في اجتماعه العادي
(٣٩) لعام ١٩٩٧، المنعقد بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٧،

قرر ما يلي :

* الجريدة الرسمية العدد الثالث في ١٩٩٨ / ٣ / ٧ .

مادة (١)

تُعفى شركة الخطوط الجوية القطرية من رسوم تأشيرات رجال الأعمال القادمين إليها لأعمال تتعلق بأغراض الشركة، ورسوم رخص الإقامة وتجديدها لموظفيها الذين تستقدمهم على كفالتها والمنصوص عليها بالقرار رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار .
ويعمل به من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

عبد الله بن خليفة آل ثاني
وزير الداخلية

صدر بتاريخ : ٢٤ / ٩ / ١٤١٨ هـ .

الموافق : ٢٢ / ١ / ١٩٩٨ م .